تحديات الأمن الحدودي الجزائري: دراسة حالة الحدود الجنوبية

Challenges of Algerian Border Security: A Case Study of the Southern Borders

بلخثير نجية

[*1]جامعة ابوكربلقايد، (االجزائر)

Nadjia24@hotmail.fr

بن رحو سهام

[2]جامعة ابوكربلقايد، (االجزائر)

sbenallal@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/07 تاريخ القبول للنشر: 2021/05/21 تاريخ النشر: 2021/05/30

ملخص:

تبحث هذه الورقة في تحديات الأمن الحدودي الجزائري الوافدة من الشريط الجنوبي المتاخم لمالي والنيجر من خلال القاء الضوء على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للولايات الحدودية الجنوبية والبحث عن عوامل عدم الاستقرار، وآثارها على تحصين الشريط الحدودي للأمن الجزائري جنوبا، و كذا توصيف لنمط الأخطار الوافدة من الدول المجاورة جنوبا خاصة مالي التي تصدّر تحدياتها اللاثمائلية، والتي لا تعترف بالأطر القانونية أو الحدود الدولية أو احترام السيادة على الفضاء الجغرافي سوآءا تعلق الأمر بالطوارق الذين يشكلون كيانا إثنيا وحضاريا لا يتسق مع الحدود القانونية للدول المتواجدين فيها، أو بالإرهاب والهجرة والجريمة المنظمة التي تفاعلت فيما بينها لتشكل تحديات الأمن القومي الجزائري على حدودها الجنوبية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الحدودي الجزائري، الطوارق، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة.

Abstract :

This paper examines the challenges of the Algerian border security coming from the southern strip bordering Mali and Niger by shedding light on the economic and social conditions of the southern border states, with the aim of searching for factors of instability and their effects on fortifying the border strip of Algerian security in the south, as well as a description of the pattern of dangers coming from countries Neighboring to the south, especially Mali, which issues its asymmetry challenges, and which does not recognize the legal legal frameworks or international borders or respect for sovereignty over the geographical space, whether it is related to the Tuaregs who form an ethnic and civilized entity that is inconsistent with the legal borders of the countries on whose lands they live, or with terrorism, immigration and crime The organization that interacted with each other to pose the greatest challenges to the Algerian national security on its southern borders.

Key words: Algerian border security, Tuareg, terrorism, organized crime, immigration.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

ترتبط فكرة تأميم الحدود الجزائرية بالسيطرة على الحدود بصورة فعالة، ومع التسليم باستحالة السيطرة الكاملة على الحدود، لاسيما بعد تطور هيكلية الصراع و التهديد بعد الحرب الباردة، وانعكاسها على الأمن الحدودي، حيث يؤدي اختراق الحدود إلى تهديد مباشر للأمن الوطني تبعا لطبيعة التهديدات اللا تماثلية العابرة للحدود كالإرهاب وتهريب السلاح أو تزايد معدلات تهريب المخدرات و الهجرة غير الشرعية القادمة من الفناء الخلفي للجزائر عبر النيجر و مالي، خاصة في ضل الانقسام الداخلي المالي بفعل أزمة الطوارق الأمر الذي يوضح تأثير أوضاع الدول المجاورة في زيادة الضغط على عملية تأمين الحدود، فوجود دولة فاشلة على الحدود كليبيا أو دولة تشهد صراعات مسلحة داخلية كمالي، أصبح يفرض على الجزائر تأمين حدودها بما فيها الحدود الجنوبية أكثر من أي وقت مضى.

تبحث هذه الورقة في التحديات الأمنية للدولة الجزائرية على مستوى تأمين حدودها الجنوبية، التي تعد أكثر الحدود الجزائرية عرضة للاختراق، وبالتالي تهديد الأمن القومي الجزائري لاعتبارات تنموية مرتبطة بالتهميش الاقتصادي والاجتماعي لكل فئات المجتمعات الحدودية، ولاعتبارات تركز الثروة وأساس الاقتصاد الجزائري في الصحراء، ولاعتبار الطبيعة الجغرافية القاسية والشاسعة للمنطقة التي أوقعت الدولة في أزمة تغلغل.

الإشكالية: إلى أي مدى أسهمت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في جنوب الجزائر في تفاقم التحديات الأمنية على الحدود الجنوبية ؟

2. الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية للتحديات الأمنية الحدودية:

تشرف الحدود البرية الجزائرية إداريا على 12 ولاية تصنف إلى أربعة أقاليم وهي الإقليم الجنوبي الذي يتشكل من 7 ولايات هي الوادي، ورقلة، تمنراست، إليزي، أدرار، بشار، وتندوف، ثم إقليم الهضاب العليا والذي يتشكل من ولايتين حدوديتين وهما النعامة في الجهة الغربية وولاية تبسة في الجهة الشرقية، أما إقليم الشمال الشرقي، فيتشكل من ولايتين حدوديتين هما الطارف وسوق أهراس، في حين يتشكل إقليم الشمال الغربي من ولاية واحدة حدودية هي تلمسان، وبالتالي فأغلب الولايات الحدودية هي صحراوية تقع في جنوب الجزائر، ويتوزع الشريط الحدودي الجنوبي على 1376 كم مع مالي، 956 كم من النيجر، 463 كم مع موريتانيا (إيمان صحراوي، حرفوش، 2020، ص 248.)، ويتميز الإقليم الصحراوي الجزائري بكونه إقليم يستلهم وظيفته الجيوبوليتيكية من أهمية فضائه الشاسع وضعف كثافته السكانية، كما يعاني من معطيات جغرافية قاسية تتمثل في شح الموارد والجفاف.

هشاشة وميوعة الحدود، حيث أن شساعة المساحة الجغرافية وضعف الكثافة السكانية التي لا تتجاوز شخص واحد أو شخصين في كلم مربع، من جهة أخرى، تعد المناطق الحدودية الصحراوية غنية بالموارد الطاقوية البترول والغاز واليورانيوم أي مسرحا للتنافس الاستراتيجي.

يضم جنوب الجزائر، الذي يشكّل 80 في المئة من مساحة البلاد ويقطنه 9 في المئة من السكان، الجزء الأكبر من قطاع النفط والغاز المربح في البلاد، الذي يؤمّن 35 في المئة من إجمالي الناتج المحلي ونحو 75 في المئة من إيرادات الدولة. (جاك روسيلييه)

وحتى الآن لم تستخدم سوى 14 بالمئة من مساحتها الكلية، كما تشير الدراسات إلى عجز الجزائر ولمدة 58 عاما عن إقامة جرد لثرواتها الباطنية والتربة والمناجم الغنية باليورانيوم والذهب والغاز، وفي دراسة أميركية نشرها مركز البحث الأميركي عام 2019، كشفت أن ما تزخر به الصحراء الجزائرية من ثروات يفوق ما قيمته 26 تريليون دولار، هي عبارة عن ثروات مدفونة في الصحراء لم تستغل ولم تستثمر (محمد علال).

ويشير خبراء الاقتصاد إلى أن ذلك تسبب في عجز قيمته 200 مليار دولار للاستثمار الاقتصادي في الصحراء، وهو رقم يفوق ضعف احتياطي البلاد من الصرف المقدر حاليا بـ62 مليار دولار.

في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ازدادت حدة التناقضات بين ثروة موارد الصحراء الجزائرية والحرمان النسبي لسكانها، طالبت حركة أطفال الجنوب من أجل العدالة (MSJ) ، التي تأسست عام 2004 بفرص اقتصادية أكبر وتوزيع أكثر عدلاً للثروة، في وقت يتزايد فيه الاستثمار الأجنبي ونمو الوظائف، رأى الجنوبيون القليل من الفوائد، حتى مع أن منطقتهم أنتجت معظم ثروة البلاد (Michaël Béchir Ayari,)، حيث أفاد تقرير نشرته الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن نسبة البطالة في مدن ومناطق الجنوب الجزائري تجاوزت 30 بالمائة لدى الشباب، لعدم استفادتها من مشاريع تنموية كافية تسهم في توفير مناصب شغل حسب احصائيات 2017، خاصة بعد غلق الحدود مع دول الجوار الذي انعكس على التبادل الحر أو ما يسمى في الجنوب بتجارة المقايضة مع النيجر ومالي، التي كانت قائمة بين تجار وسكان مناطق الصحراء الحدودية، والتي كانت توفر نشاطاً تجارياً واقتصادياً ومناصب شغل هامة لسكان تلك المناطق (المرجع نفسه) ، وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع نسبة البطالة الوطنية المقدرة ب 11.1٪ (9٪ للرجال ، 19.5٪ للنساء ، مع انخفاض طفيف إلى 26.4٪ للشباب)،حسب احصائيات 2018، مع الإشارة إلى كون سوق العمل يعاني من الركود بسبب الوضع الاقتصادي (Philippe Perchoc and Susana Mendonça – December 2018.).

عموما، من القضايا التي تم تناولها حول مستقبل الاقتصاد الجزائري، أنه إذا استمر الاستهلاك المحلي للهيدروكربونات في الزيادة بمعدله الحال، فإن الجزائر ستصدر الغاز فقط بحلول عام 2023

وسيتم استيراد النفط، وأن الجزائر يمكن أن تصبح مستورداً صافياً للمواد الهيدروكربونية بحلول عام 2026، مما سيعرض البلاد لمجموعة من التحديات الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي ينبئ باحتجاجات شعبية قد تكون أخطر كعام 1988 وما تلاها من انهيار في العلاقات بين الدولة والمجتمع (Anna Louise Strachan, January 2014, p 11.)، الأمر الذي يدق ناقوس الخطر في المناطق الحدودية الجنوبية، حيث يسود تصور عام لدى الجنوبيين أن الشباب مهمشون من حيث التوظيف في الحقول النفطية، اذ ازدادت مشكلة البطالة في الجنوب مع ارتفاع أعداد المتعلمين في الجامعات الجنوبية وسط عدم وجود سياسات توظيف مناسبة لأن غالبية الشركات القادرة على توفير فرص عمل جديدة تتركز في شمال البلاد، الأمر الذي يترك الجنوبيين مع النفط كخيارهم الوحيد، و هناك شبه إجماع في الجزائر على أن وجود المقر المركزي لشركة النفط الوطنية (سوناطراك) في الجزائر، بعيدًا عن المنشآت النفطية في الجنوب، وغلبة العلاقات الشخصية في قرارات التوظيف، هي الأسباب الرئيسية لتهميش الجزائريين في الولايات الجنوبية وندرة فرص العمل لهم في الحقول (Arab Center For Research And Policy Studies, 14 May, 2013.)

كما أن الغلق المتكرر للحدود بين الجزائر ودول الجوار خاصة مع مالي دون سابق انذار ألحق اضرار مادية بتجار المقايضة الذين يعتمدون عليها والتي تكون مضبوطة بأوقات معينة يجب احترامها لتوصيل السلع و استلام أخرى، كما أن مواصلة الدولة للتضييق وتقليص قائمة السلع المصدرة يؤرق تجار المناطق الحدودية، الأمر الذي يحول دون قيام نشاط تجارة الحدود يساهم في استقرار مواطني المناطق الحدودية مما يساعد علي توفير فرص العمل لهم وتجميعهم في تجمعات سكانية مستقرة و يقضي على فرص تنمية المناطق الحدودية (يوسفي محمد، 2018، ص 29.).

من جهة أخرى تتصف المناطق الحدودية للصحراوية بوجود البدو الرحل، إضافة إلى تركز بعض السكان في أماكن بعيدة نسبيا عن مراكز التجمعات السكانية مما يعيق التحاق الأساتذة بها، رغم الامتيازات الاستثنائية، الأمر الذي يفسر النتائج الضعيفة في الامتحانات العامة، (فوقة فاطمة، قارة عشيرة نصر الدين، 2018 ص 64.)فالتجمّعات السكانية تصارع قسوة الطبيعة إلى جانب المشكلات الحياتية بسبب الرمال والعواصف والحرارة المرتفعة، يُضاف إلى ذلك البعد عن المدن، ما يعيق تمدرس الأطفال، وقد بلغت نسبة عدم التمدرس أو الانقطاع عن الدراسة نسباً قياسية في بعض التجمعات السكانية، ومنطقة الرمادة جنوبي الجزائر نموذج لهذا الوضع مع صفر نجاح في امتحانات شهادة البكالوريا، وقد نجمت عن كلّ هذا التهميش مشكلات كثيرة تتعلق بالأمراض ونقص التغذية والبطالة وغيرها (عثمان لحياني).

الإحساس بالتهميش ترجم إلى أعمال تمرد ضد الحكومة قوضت الاستقرار الذي كان هشا أصلا، ففي بلدة تين زواتين -تتبع ولاية تمنراست في أقصى الجنوب الجزائري على الحدود مع دولتي مالي والنيجر وهي تبعد عن العاصمة الجزائر بنحو 2000 كم ، وتقع ضمن المنطقة العسكرية السادسة-، عرفت

خلال 2020 تظاهرات ترفع شعارات تطالب بإزالة الستار الشائك، الذي وضعه الجيش الجزائري، على طول الوادي الفاصل بين الجزائر ومالي، حيث كتب المتظاهرون شعارات رفضوا فيها " تهميش وإهمال سكان الجنوب" الأمر الذي أدى إلى تداول أخبار عن تدخل الجيش ضد المحتجين، واستخدام الرصاص المطاطي والحي لتفريق المتظاهرين، ومقتل شخص واحد وأصيب اخرون (علاء الدين بونجار) ، كما يعاني سكان جنوب الجزائر من نقص البنية التحتية، لا سيما من حيث الوصول إلى الرعاية الصحية حيث يسافر الذين يحتاجون إلى العلاج السفر إلى العاصمة، بتكلفة كبيرة ومشقة، كما يضرب الأطباء رافضين العمل في المناطق الجنوبية بسبب نقص وسائل العمل هناك.كما أشارت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان في تقريرها إلى أن "الحكومة الجزائرية وضعت خطة تنموية للمناطق الجنوبية من 2015 إلى 2019 والتي شملت فترة الولاية الرابعة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة"، لكن هذه الخطة "مجرد حبر على ورق حيث تم تخصيص 3 في المائة فقط من أموال التنمية للمهمة الفعلية للتنمية ، في حين تم تحويل الباقي إلى "كيان غير مصرح به" (Ahmed Marwane)

كما يتمتع جنوب الجزائر بفرص سياحية هائلة قادرة على خلق عدد كبير من فرص العمل للشباب العاطل عن العمل، كما يمكن الرهان على القطاع الزراعة في الجنوب، كبديل للنفط، اذ تمتلك العديد من المحافظات إمكانيات زراعية هائلة سواء من حيث التمور أو الفواكه والخضروات المختلفة كولاية واد سوف، التي أصبحت سلة غذاء للجزائر بل وتصدر العديد من المنتجات الزراعية خارج البلاد،كما يمر الجنوب بتحول بعيد المدى، مدفوعًا بما يقرب من 2بالمئة من النمو السكاني السنوي على المستوى الوطني ، والتوسع الحضري السريع (69 في المائة من السكان كانوا ريفيين عند الاستقلال، ويعيش 70 في المائة في المدن اليوم) وتزايد التوقعات الناشئة عن التعليم و الأنترنيت .المنطقة بها 10 في المائة فقط من مجموع السكان ولكن 36 في المائة من البلديات الفقيرة في البلاد.

ومما يزيد من تعقيد الديناميكيات الاجتماعية التركيبة الإثنية للجنوب، والتي تضم مجتمعات أمازيغية عرقية ولغوية مهمة مثل الطوارق والورجلي والمزابيين، اتبعت الحكومة منذ فترة طويلة سياسة استمالة القيادات السياسية والدينية التقليدية للجماعات الجنوبية ، مثل الزوايا (الأخويات الصوفية) والطوارق أمينوكال (زعماء القبائل والمناطقية التقليدية) و تنظيم القيادة السياسية المزابية المعروفة باسم المجلس الترثي.

3. تحديات الأمن الحدودي الجزائري:

3-1 الحدود الجنوبية الجزائرية كملاذ للمهاجرين الأفارقة:

تعد الهجرة من جنوب الصحراء إلى الجزائر ظاهرة جديدة نسبيًا، وبينما كانت الهجرة داخل المنطقة مستمرة منذ سبعينيات القرن الماضي ، ولا سيما بين الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، فإن

الهجرة من غرب إفريقيا لم تنطلق إلا في أوائل القرن الحادي والعشرين، حيث لعبت الأزمات الإقليمية (سيراليون وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا وساحل العاج) دورًا مهمًا في تعطيل تدفقات الهجرة داخل المنطقة وإعادة توجيهها نحو شمال إفريقيا وأوروبا (Davide Gnes, 2013, p12.)، كماعُرفت الجزائر بأنها بلد مضيف للاجئين، بعد كل أزمة بسبب كارثة طبيعية في الصحراء الكبرى، ينتقل الأفارقة من جنوب الصحراء بانتظام إلى جنوب الجزائر، منذ 1975، كانت الجزائر تستضيف لاجئين صحراويين على أراضيها، وعلى مدى سنوات عديدة كانت هناك تحركات للاجئين من الأزمات في ساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ، ومؤخرا مالي، ففي تمنراست وحدها، مثلا ، هناك حوالي أربعين جنسية (Mohamed Saïb Musette, p 48.)

لطالما أنكرت السلطات المحلية حقيقة الهجرة من جنوب الصحراء الكبرى إلى الجزائر، واعتبرت أن المهاجرين مؤقتين ولا يمرون إلا عبر البلاد في طريقهم إلى المغرب وأوروبا، وتعرضت التقديرات الجزائرية لانتقادات لعدم موثوقيتها والتقليل من شأنها – أشارت الأرقام الرسمية إلى أن 32000 مهاجر من جنوب الصحراء كانوا يعيشون في الجزائر في عام 2008، بينما أثبتت الدراسات أن هناك بالفعل 50.000 مهاجر يعيشون في مدينة تمنراست الجنوبية وحدها، ناهيك عن المدن الحدودية الأخرى وفقًا للجنة الدولية لتنمية الشعوب (CISP) ، كان ما بين 60،000-85،000 مهاجر من جنوب الصحراء يعيشون بالفعل في الجزائر في عام 2008 ، 26،000 منهم كانوا غير نظاميين.

علاوة على ذلك، استمر عدد الاعتقالات والترحيلات من جنوب الصحراء الكبرى في الازدياد طوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وطُرد أكثر من 41 ألف مهاجر غير نظامي بين عامي 2009 و2011 كما زاد عدد المهاجرين الذين يعبرون إلى البلاد بشكل كبير منذ عام 2016، ووفقًا للإحصاءات الجزائرية الرسمية، وصل حوالي 500 مهاجر يوميًا إلى الحدود الجنوبية للبلاد في عام 2018، ورغم عدم وضوح صحة هذه الأرقام، فإن المقابلات الميدانية مع الصحفيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وموظفي إنفاذ القانون في الجنوب تشير إلى أن عدد الوافدين أكبر، حيث تمثل مدينة تمنراست أهم متلقٍ للمهاجرين الذين يعبرون الحدود الجنوبية من النيجر ومالي.

تقدر منظمات المجتمع المدني أن هناك حوالي 100ألف مهاجر غير نظامي من 30 دولة في الجزائر يُعتقد أن معظمهم ينتشرون بين المراكز الجنوبية لتمنراست وأدرار وورقلة، والمدن الشمالية (أكثر من النصف في الأخيرة)، وأكثر من نصف المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر لا يقيمون في الجنوب، وارتفع متوسط مدة الإقامة للمهاجرين في الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث وصل الآن إلى حوالي ثلاث سنوات.

وقد أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية في الجزائر منذ عام 2014 إلى إطالة أمد إقامة المهاجرين في البلاد. في السابق، كان المهاجرون يأتون إلى جنوب الجزائر للعمل لعدة أشهر، ويعودون إلى ديارهم عندما يكسبون مبلغًا محددًا مسبقًا من الدخل. سيعود معظمهم بعد ذلك في السنوات التالية لتكرار العملية. من عام 2014 إلى عام 2020، أجبرت الفرص الاقتصادية المتدهورة المهاجرين على البقاء لفترة أطول لجمع ما يكفي من المال للعودة إلى الوطن. بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في جنوب الجزائر (RAOUF FARRAH, 2020, p 34.)

وفي إطار الحملة الجزائرية لإعادة المهاجرين لبلدانهم، تعرضت لانتقادات كبيرة، انطلاقا من احصائيات قدمتها، وفقا لمنظمات إنسانية في النيجر، فمنذ أوائل سبتمبر2020، طردت الجزائر أكثر من 3400 مهاجر من 20 جنسية على الأقل إلى النيجر، بينهم 430 طفلا و240 امرأة، وبذلك يرتفع عدد الأشخاص الذين طُردوا بإجراءات موجزة إلى النيجر هذا العام إلى أكثر من 16000 شخص – أكثر من نصفهم بقليل من النيجر، حشرت السلطات الجزائرية معظم النيجيريين في شاحنات أو حافلات وسلمتهم إلى جيش النيجر فيما يسمى بقوافل الإعادة "الرسمية"، وآخرون من جنسيات مختلطة، تُركوا في الصحراء بالقرب من الحدود.(Algeria:migrants, Asylum Seekers Forced Out)

كما انتقدت الباحثة مجال حقوق اللاجئين والمهاجرين في هيومن رايتس ووتش لورين سيبرت قائلة:"يحق للجزائر حماية حدودها، ولكن ليس من حقها الاحتجاز التعسفي والطرد الجماعي للمهاجرين، بمن فيهم الأطفال وطالبي اللجوء، دون أي أثر للإجراءات القانونية الواجبة".

2-3 الإرهاب والجريمة المنظمة:

قتل الإرهاب ما يقدر بنحو 150 ألف شخص خلال الحرب الأهلية الجزائرية بين عامي 1992 و2000 من طرف الجماعات الإسلامية، ورغم تحسن الوضع الأمني الا أن الإرهاب المحلي لم يتم القضاء عليه. أدرجت وزارة الخارجية الأمريكية مجموعتين جزائريتين كمنظمات إرهابية أجنبية (6 U.S. State Department, 2010)، كانت الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) أكثر نشاطًا في الفترة من 1991 إلى 2001 وهوجمت آخر مرة في عام 2006،وقد قبل أعضاء سابقون في الجماعة الإسلامية المسلحة العفو الحكومي أو انضموا إلى مجموعات أخرى، انشقت الجماعة السلفية للدعوة والقتال عن الجماعة الإسلامية المسلحة في عام 1998، وأعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة في عام (Alexis Arieff. Algeria. February 10, 2011.) 2003، وبعد أن أصبح عبد الملك دروكدال (المعروف أيضًا باسم أبو مصعب عبد الودود) زعيمًا، متحدا معها رسميًا في 11 سبتمبر 2006 ، أخذ اسم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM الذي يسعى إلى استبدال النظام الجزائري الحالي بدولة إسلامية ويدعو إلى الجهاد ضد الولايات المتحدة وفرنسا وإسبانيا بلاد المغرب الإسلامي بين المتطرفين وسهل التجنيد(John Rollins) .

إن تماسك القاعدة في المغرب الإسلامي موضع تساؤل، حيث تقدر وزارة الخارجية الأمريكية قوة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بأقل من 1000 في الجزائر، مع وجود عدد أقل في الساحل إلى الجنوب وبالتالي، أدى تطور العنف الجهادي السلفي في شمال إفريقيا إلى إعادة تشكيل المشهد الأمني، حيث تواجه الجزائر كجزء من شمال إفريقيا خطر عودة المقاتلين الذين انضموا إلى صفوف داعش والقاعدة في سوريا والعراق وليبيا، وتقدر الأرقام المستندة إلى مصادر حكومية مغاربية أن حوالي 7500 مواطن تونسي ومغربي وليبي ومصري وجزائري انضموا إلى الجماعات الجهادية السلفية في الخارج، لذلك يشكل سكان شمال إفريقيا جزءًا كبيرًا من حوالي 40.000 مقاتل أجنبي تقدرهم حكومة الولايات المتحدة بأنهم انضموا إلى الجماعات المسلحة في سوريا والعراق منذ 2011 (Security in the Maghreb. December 4, 2017).

يتجه رأي أخر، الى كون شل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في التحول إلى منظمة مغاربية والقبض على الجماعات الإسلامية في البلدان المجاورة لم يضع حداً لأنشطته عبر الحدود الجزائرية في الصحراء، يمكن لمثل هذه الأنشطة أن تبني على شبكات الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الصحراء الكبرى، حيث شاركت منذ فترة طويلة في تهريب مزيج من المخدرات والأسلحة والمهاجرين غير الشرعيين وهجمات الكر والفر ضد قوات الأمن المحلية، تم أخذ هذا التهديد العابر للحدود في الاعتبار منذ 2003 من قبل الولايات المتحدة، التي أطلقت مبادرة عموم الساحل (PSI) تهدف لتعزيز قدرات الرد السريع لتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر(Jean-Pierre Filiu, 2009.) ، وعلى الرغم من نجاحات الجيش في ساحة المعركة، أثبت الجهاديون قدرتهم على استغلال العديد من المجتمعات المهمشة في البلاد، وتعتبر مالي والنيجر المجاورتين مثالا على ذلك، حيث قام الجهاد على الانتهازية بدلاً من الدين أو الأيديولوجية حيث تقوم الجماعات الإرهابية بالتجنيد والربح من خلال التهريب والخطف وأنماط الدخل الأخرى في غياب الآفاق الاقتصادية التقليدية، وساعدت البطالة وانعدام الفرص على ازدهار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كما أن سوء الإدارة والفساد جعل المجتمعات المحلية وحتى الشرطة متواطئة في شبكات التهريب(Vish Sakthivel)

والجنوب الجزائري عرضة لمثل هذه الانتهازية، كان للمتطرفين تأثير ضئيل هناك لأن السكان المحليين كانوا يخشون من تهديد حركة السياحة المحدودة بالفعل في المنطقة أو الإضرار باقتصاديات النفط والغاز الطبيعي، كما أن الجنوبيين كانوا يكرهون روحيا الخطاب الجهادي، ففي الآونة الأخيرة ، ومع ذلك ، بدأت الجماعات الإرهابية تتبنى خطابًا مناهضًا للدولة مطابقًا لخطاب الحركات الشعبية كترويج تنظيم القاعدة في بلاد المغرب لنفسها كوصية على الموارد الهيدروكربونية المحلية من خلال دعم الحركات الشعبية المضادة للتكسير.

بعد ثورات الربيع العربي، تصاعدت دينامية الجماعات المسلحة ونشاطها المتنامي في منطقة شمال إفريقيا مستغلة هشاشة الحدود الليبية التي أصبحت بمثابة القاعدة الحاضنة للإرهاب والجماعات المتطرفة (تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي)، وانتقال العمليات الإرهابية إلى الجزائر ومالي وتونس،) محمد عصام العروسي(فمنذ انتفاضات 2011، بدأت الحكومات في شمال أفريقيا النظر في شكل أساسي إلى حدودها بأنها تشكّل تحدّياً أمنياً، حيث لقد أدّى النزاع في ليبيا وشمال مالي إلى طفرة في تهريب السلاح وتجارة المخدرات في مختلف أنحاء المنطقة، وأفسح المجال أمام المجموعات المتشدّدة كي تشنّ هجمات على تونس والجزائر(basem aly , 2019) ، الأمر الذي دفع الحكومات الإقليمية ومنها الجزائر، إلى التخلي عن الأساليب التنموية في إدارة الحدود لمصلحة مقاربات العسكرة العدوانية على المعابر غير الشرعية، مع دعم غربي وفر المعدّات والتدريب والمساعدات، لكن وبدلاً من المساهمة في تعزيز الأمن في المنطقة، حمل ضبط الحدود معه خطر التسبب بعدم الاستقرار عند الحدود، حيث تعوّل المجتمعات المحلية على التهريب والبضائع المهرَّبة الرخيصة (ماكس غاليان ومات هربرت).

يؤدّي المهرّبون والمجتمعات المحلية عند الحدود الجنوبية دوراً مهماً في الهندسة الأمنية الحدودية للدول فقد كانت القوى الأمنية التي تعاني الإرهاق، تعتمد على سكّان المناطق الحدودية لتزويدها بالمعلومات عن البضائع الخطيرة والأشخاص غير المألوفين العابرين الحدود، لكن استبدال الاستراتيجيات البراغماتية التي كانت مُعتمَدة سابقاً للتعامل مع المهرّبين، باستراتيجيات أكثر صِدامية، فقد نشرت الجزائر 8000 عسكري لفرض الأمن عند الحدود، الأمر الذي جعل الهجرة والتهريب والأنشطة الإرهابية تحديات تواجه الجزائر في المناطق الحدودية المهمشة بسبب إغلاق العديد من الحدود، وضعف التنمية الاقتصادية للبلدان المعنية (Friedrich-Ebert-Stiftung, 2020.) حيث توفر شبكات التهريب الجهادية بدائل اقتصادية للشباب الساخطين، فضلاً عن البدائل السياسية عندما يثبت الاحتجاج السلمي والتنظيم الاجتماعي عدم جدواه، حيث أمسى خطاب الجيل الجديد من الجهادية بعد انتفاضة 2011 يناشد الرجال والنساء الشباب باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي كأداة تجنيد أساسية، بينما يهدد بتقويض الحكومات الهشة وتطرف الجماهير في المجتمعات المنقسمة، حيث أصبح دور التلقين الديني أقل أهمية في جذب الجهاديين المحتملين، ويعتمد التوظيف الحالي بشكل أساسي على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعزز بعضها البعض، مثل التهميش والظلم الاجتماعي والثقافي والبيئات السياسية الاستبدادية (Mohamed El Dahshan and Mohammed Masbah, 2020.).

4. إشكالية الطوارق وعلاقتها بالإرهاب:

تكتسي منطقة الساحل أهمية كبيرة في النهج الأمني الجزائري، فمنذ بداية التسعينيات تتعامل الجزائر مع تغيرات جديدة في منطقة الساحل، خاصة مع تهديدات الحركات المتمردة في شمال مالي والنيجر، وهي الأسباب التي دفعت الحكومة الجزائرية استخدام كافة وسائلها الدبلوماسية لإيجاد حل لتلك المشاكل وتجنب أي نوع من التدخل الأجنبي في حدودها الجنوبية (Muhammed Tandoğan, Omar Bouacha,, 2017,P 310.)، حيث ظهرت سلسلة من المشاكل الأمنية الجديدة في الفناء الخلفي للجزائر المرتبطة بأزمة الطوارق جعلت منطقة الساحل في قلب اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية.

فقضية الطوارق التي تعود جدورها إلى الاستعمار ومخلفات الاستقلال، إذ يرجع تاريخه إلى استقلال ليبيا 1951، النيجر 1960، بوركينافاسو 1960، الجزائر 1962، حيث لم يحترم التقسيم الاستعماري للحدود الخصوصيات الأنتروبولوجية للطوارق، فالحقوق الجغرافية التي تجاوزها المستعمر الفرنسي أثناء ترسيم الحدود قضت على النشاط الاقتصادي لقبائل الطوارق المعروفة بحرية التنقل دون الحاجة إلى للمرور عبر مراكز العبور الحدودية .(بن صايم بونوار، 2019، ص 172.) خاصة وأن أغلب الطوارق لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقلاتهم (قوي بوحنية،)، كما ساهم التمييز العنصري الذي مارسته الجماعات العرقية الجنوبية التي تولت مقاليد الحكم على سكان الإقليم الشمالي في تعزيز الشرخ بين المال و الجنوب أدت في الأخير إلى إعلان الحركة الوطنية لتحرير أزواد استقلال دولة أزواد في شمال مالي بتاريخ 6 أبريل 2012، هذا الفعل الذي لم يعترف به المجتمع الدولي بل نبذه و حاول دعم عودة السلطة المالية إلى الشمال ،الذي تعامل معه المجتمع الدولي بوصفه وكرا للإرهاب، فجاء قرار مجلس الأمن رقم 2081 الذي يحدد طبيعة التدخل الدولي في الأزمة المالية، ثم قام مجلس الأمن الإفريقي التابع للاتحاد الإفريقي برسم خطة للإيكواس للتدخل في الشمال المالي في ظل هذا الوضع جاء التدخل من القوات الفرنسية التي أحست أن مصالحها في خطر. (طيبب حممد بلهامشي، صافو محمد، 2019، ص 251).

وبالتالي، تواجه الجزائر تحديات أمنية في ظل هذا الواقع الانقسامي للطوارق وصراعاتهم مع السلطة المركزية لكل من مالي والنيجر، ظهرت خلافات وتحركات نظامية ضدها أدى إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر (تورطوا في التهريب، تجارة المخدرات، اعتداءات على المواطنين الجزائريين وغيرها)، وفي أحيان أخرى .أخذوا من الجزائر موقعا استراتيجيا لعملياتهم المسلحة ضد بلدانهم الأصلية، وهو ما أدى إلى توتر إقليمي بين الجزائر والبلدان الأصلية للاجئين (مالي والنيجر) كادت أن تؤدي إلى انفلات أمني وفتح جبهة جنوبية للقتال، في الوقت التي كانت تكرس جهودها الأمنية والعسكرية في شمال البلاد (فارس لونيس)

لقد شكل اندلاع الحرب في مالي في سنة 2012، تحديا زاد الوضع الأمني تعقيدا بعد التدخل الفرنسي في مالي، لتتحول إلى مصدرا لعدم الاستقرار السياسي والأمني لنسبة للجزائر، مما فرض عليها تسخير امكانات مادية وبشرية ضخمة للحفاظ على أمنها (محمد جعبوب، 2020 ص 19.)

في هذا الاطار، لطالما نصبت الجزائر نفسها كوسيط تقليدي للصراعات في منطقة الساحل، في بعض الأحيان في منافسة واضحة مع القذافي، توسطت الجزائر في عمليات السلام التي أدت إلى وضع حد لانتفاضات الطوارق السابقة في مالي في 1991-1995 و 2006، حيث كانت معالجة الجزائر لقضية الطوارق مدفوعة دائمًا بالخوف من العدوى بين الطوارق الجزائريين والرغبة في احتواء ليبيا أو نفوذ أي دولة مجاورة أخرى انطلاقا من قناعة الجزائر بمكانتها كقوة عسكرية إقليمية، ونفوذها في أقصى شمال مالي (كيدال)، كوسيط في الأزمات السابقة في شمال مالي (Laurence Aïda Ammour,2013, p 28.) .

يتضح الارتباط بين أزمة الطوارق والإرهاب الساحلي، من خلال محاولة الجزائر الاستفادة من هذا الدور المؤثر لإقناع الطوارق بمحاربة الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) في منطقة الساحل، حيث عرض العديد من ثوار الطوارق الماليين السابقين خدماتهم والانضمام إلى الوحدة المتخصصة التي تمت تسويتها بعد "اتفاقات تمنراست" لعام 2006 الموقعة برعاية الجزائر، والتي كان من المفترض أن تحافظ على الأمن في شمال مالي، فبعد تفجر أزمة مالي في أواخر 2011 عندما تدفق متمردو الطوارق الساعون إلى الاستقلال، المسلحون بأسلحة من ترسانة القذافي، إلى موطنهم مالي من ليبيا، تصاعدت الأزمة في مارس عندما أطاح جنود ماليون من بحكومة الرئيس أمادو توماني توري، واستغل تمرد الطوارق الفوضى للاستيلاء على جميع المدن الرئيسية في الشمال، ثم انقسموا بين الفصائل المتنافسة، وتعد الحركة الوطنية لتحرير أزواد واحدة منهم، التي أطلقت المعركة، والحركة الإسلامية أنصار الدين، التي تسعى إلى فرض رؤية متطرفة للشريعة في جميع أنحاء مالي واستفادت من علاقاتها مع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي تتمتع بالهيمنة (Alexis Arieff).

غرقت مالي2012، في تداخل الأزمات الأمنية والسياسية والإنسانية، ووسعت الجماعات الإسلامية المتطرفة من وجودها في شمال الصحراء الشاسع للبلاد في أعقاب انقلاب مارس 2012، الذي أطاح بحكومة مالي المنتخبة ديمقراطياً وقاد سلسلة القيادة العسكرية إلى الانهيار، وعلى رأسهم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي(Alexis Arieff, Crisis in Mali, 2013) ، اذ يثير الوجود المتزايد لقادة القاعدة في مدن شمال مالي، والمعاملة الوحشية للسكان المحليين من قبل الإسلاميين المتشددين ، والتقارير عن تدفق المقاتلين الأجانب إلى المنطقة مخاوف في الجزائر من تحول شمال مالي الى منصة انطلاق الهجمات الإرهابية عبر الوطنية، الأمر الذي دفع الجزائر الى تقديم 10 ملايين دولار كمساعدة إنمائية لمالي. رغم

ذلك، واجهت الجزائر صعوبات في التنسيق مع المالي لمكافحة الإرهاب في عهد الرئيس المخلوع توري بسبب الالتزام المضطرب لباماكو بالقتال ضد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (حتى عندما كان قادة القاعدة في المغرب الإسلامي يعملون من الأراضي المالية) ، وغير قادرة على حماية المعلومات الاستخباراتية المشتركة، ومتحمسة لتسهيل اتفاقيات الإفراج عن السجناء ودفع الفدية لخاطفي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والمساعدات التنموية، المبنية على هوية مالي كدولة على خط المواجهة في مكافحة الإرهاب، قد تكون أيضًا قد غذت الفساد داخل القوات المسلحة، على الرغم من عدم وجود صورة دقيقة غالبًا ما واجه المسؤولون الماليون، بشكل غير رسمي أن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي جزائرية- بقيادة المجموعة(Africa Confidential, 2012.) .

وقد مثل الهجوم على معمل تيقنتورين للغاز في الصحراء من قبل مختار بلمختار كتيبة 16 يناير 2013 نقطة تحول للحكومة الجزائرية ، حيث جر الجزائر مباشرة في أزمة الساحل، جاء ذلك بعد هجومين انتحاريين حاسمين في عام 2012 تم تنظيمهما من قبل MUJWA في مارس ضد ثكنات الدرك الوطني في تمنراست و اخرى ضد القيادة الإقليمية الرابعة للدرك الوطني في ورقلة، تقع على بعد 86 كيلومترًا فقط من حقل حاسي مسعود النفطي، وبعد عشرة أيام من الهجوم على عين أميناس ، خط أنابيب غاز البويرة الذي ينقل الغاز من حاسي الرمل، كان أيضًا هدفًا من قبل الجماعات الإسلامية المسلحة، وهو أكبر حقل للغاز الطبيعي ومركز صناعة الغاز الجزائرية، كما أن جميع خطوط أنابيب الغاز إلى إيطاليا (ترانسميد) ، إلى أوروبا عبر تونس أو عبر مضيق جبل طارق (خطوط أنابيب المغرب العربي)، وإلى محطات الغاز الطبيعي المسال في البحر الأبيض المتوسط، تأتي من حاسي الرمل، الأمر الذي يوضح خطورة التهديد على مناطق الحدود الجزائرية على الأمن الاقتصادي إضافة إلى الأمن بمفهومه العسكري .(Laurence Aida Ammour, p 08.)

لقد أصبحت منطقة الساحل جنة إنقاذ للإرهابيين وجماعات الجريمة المنظمة كما هو مشار إليه في تقارير الأمم المتحدة ، حيث يمر 30 إلى 40٪ من تهريب المخدرات في العالم عبر هذه المنطقة، وتعد ثاني أكبر سوق سوداء لتجارة الأسلحة، كما أنها تعتبر مكانًا مفضلاً للجماعات الإرهابية مثل القاعدة وبوكو حرام. وهكذا ، دفع هذا الوضع الأمني الهش الحكومة الجزائرية إلى بناء نهج أمني عام تجاه هذه المنطقة لمواجهة كل أنواع التهديدات الأمنية التي قد تهدد أمنها القومي (Muhammed Tandoğan, Omar Bouachop.) ، كما أن انتشار المخدرات في منطقة الساحل والصحراء نحو أوروبا، زاد من خطورة التحديات ، حيث يتم نقل الكوكايين من المراكز الساحلية -غينيا وموريتانيا برًّا إلى شمال مالي ومن هناك إلى المغرب والجزائر وليبيا، وأشارت تقارير عديدة إلى استخدام الطائرات في جلب الكوكايين إلى شمال مالي، إلا أن الطريق البري اكتسب أهمية أكبر خلال العامين 2009 و2010، وفي الوقت نفسه انخفضت

المضبوطات على طول ساحل غرب إفريقيا، حيث تم اكتشاف هيكل طائرة بوينغ 727، والتي إما تحطمت عند الإقلاع أو جرى إضرام النار فيها بالقرب من بلدة غاو في منطقة "تركنت" في نوفمبر 2009. كانت الطائرة، والتي لقبتها وسائل الإعلام ب"الكوكايين الجوي" مسجلة في غينيا بيساو، وأقلعت من فنزويلا. (بو حني قوي)

من أجل مواجهة هذه التحديات، تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية، غير أن هذه السياسة لم تمنع تهديد الحركات الأزوادية والحد من نشاطهم المسلح، لأن مالي والنيجر لم تقدما وبشكل مواز ما قامت به الجزائر، أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق بشكل يخدم استقرار المنطقة، بل أعطت سياستهما تجاه الساكنة الشمالية وضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا وسياسيا فيهما الحجة للطوارق للثورة ضد تجاهل مطالبهم من طرف حكومتي باماكو ونيامي.

كما قدمت الجزائر مزايا خاصة بالأقليات تركز على حركات دينية محددة المجموعات العرقية حتى في المناطق القريبة من الخارج، بما في ذلك شمال مالي وجنوب غرب ليبيا، اتبعت الجزائر في السنوات الأخيرة سياسة تتمثل في توسيع المساعدة الإنسانية للمجتمعات المماثلة لتهدئ المجتمع المقابل في الجزائر نفسها. (Jalel Harchaoui, 2018, P 8.) فالانقلاب الذي أدخل مالي في أزمة سياسية مستعرة أجبر الجزائر على إعادة تقييم سياساتها الأمنية على طول الحدود الجنوبية المتسعة مع مالي ومن ثم السعي للتوصل لحل سلمي لهذا النزاع، حيث تسعى الجزائر لاستيعاب مطالبة طوارق مالي بالاستقلال خوفًا من تأثير دومينو الانفصال على شعوب الطوارق المنتشرة في مالي، والنيجر، وليبيا، والجزائر، إضافة لذلك سيؤدي أي تدخل أجنبي إلى تدفق مزيد من اللاجئين على الجزائر التي تستضيف الآن ما يربو على 20,000لاجئ دخلوا البلاد عند اندلاع هذه الموجة من الصراع، ومنذ أن قررت فرنسا ضرورة التدخل العسكري في الشمال المالي للحفاظ على مصالحها في منطقة الساحل، وسعت الجزائر لإقناع شركائها الأفارقة باستعادة الوحدة الترابية لمالي من خلال الحوار مع الطوارق (يحيى زبير،نوفمبر 2012).

5. الخاتمة:

نخلص من خلالها إلى ما يلي:

تعاني الجزائر من انفتاح عدة جبهات على كافة حدودها الجغرافية بفعل الهشاشة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية الاثنية التي تعاني منها الدول المجاورة، الأمر الذي حولها إلى تحديات أمنية تقليدية وحديثة تشكل أخطار حقيقية على الأمن القومي الجزائري بحكم المكانة الإقليمية للجزائر في المنطقة والتدخلات الأجنبية لا سيما الفرنسية التي تزيد من ضغوط اقحام الجزائر في أكثر من حرب لا ثماثلية.

أن التزاوج بين التحديات اللاثماثلية المتعددة وانعكاسها المباشر على الطرف الجزائري، زاد من تعقيدها وتعدد جوانبها، فإشكالية الطوارق وحدها تعد تحدي أمني مجتمعي و سياسي للجزائر، كما أن تزاوجها مع الإرهاب و الجريمة المنظمة لاعتبارات التحالف اما للقرابة أو المصلحة بين الأطراف المالية، زاد من مستوى تنظيمها وفعاليتها، وهو ما فرض على الجزائر الجمع بين أكثر من مقاربة لمواجهتها من خلال الجمع بين الدبلوماسية والانخراط في الشراكات الأمنية في المنطقة كمقاربة الساحل والصحراء، ولجنة الأركان العملياتية، وإن كانت هذه الشراكات نفسها تطرح تحديات أخرى على الجزائر.

على الرغم من أهمية المجال الصحراوي في الجزائر عموما، والمناطق الجنوبية الحدودية خصوصا، إلا أن المفارقة تتمثل في تهميش التنمية الاقتصادية وحتى السياسية، وبالتالي فان تأمين شريط حدودي جنوبي صامد في وجه التهديدات المذكورة يتطلب إرساء الاستقرار في الولايات الحدودية لضمان ولاء وعدم سخط المواطنين في هذه المناطق، وتحقيق أدنى مستويات التنمية حتى لا يكون الفقر والحرمان محركا للبحث عن القوت بالطرق غير المشروعة، والحفاظ على الكثافة السكانية، فلا طالما لعب سكان الحدود دور الحارس يدعم القوات الجزائرية و يمدها بالمعلومات وتنبؤها بالأخطار.

المراجع باللغة العربية :

1. إيمان صحراوي، حرفوش، أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة: حالة الشريط الحدودي الجزائري، (مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية)، المجلد 09، العدد 05، 2020،

2. بن صايم بونوار، مقاربات التعاون الحدودي المغاربي، (دفاتر السياسة و القانون)، المجلد 11، العدد 2، 2019،
3. طيبب حممد بلهامشي، صافو محمد، أزمة الطوارق وتداعياتها على الأمن القومي للجزائر، (مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل)، المجلد الثاني العدد الخامس، مارس 2019
4. فوقة فاطمة، قارة عشيرة نصر الدين، مقومات تنمية المناطق الحدودية في الجزائرللحد من انتشار عدوى الأزمات، (مجلة الاقتصاد و القانون) العدد 02، ديسمبر 2018ن
5. يوسفي محمد، تجارة المقايضة كأداة للتنمية المناطق الحدودية بالجزائر، (مجلة شعاع للداراسات الاقتصادية)، المجلد ، العدد 04، 2018،
6. يحي زبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2012.

باللغة الأجنبية

1. Alexis Arieff. Algeria: Current Issues. CRS Report for Congress. February 10, 2011.
2. Anna Louise Strachan, Conflict analysis of Algeria, Birmingham, UK: GSDRC, University of Birmingham, January 2014,.
3. Arab Center For Research And Policy Studies, The Protest Movement Of The Unemployed In Southern Algeria, Case Analysis14 May, 2013.
4. Davide Gnes, MAGHNIA Crossing the Uncrossable Border Mission report on the vulnerability of Sub-Saharan migrants and refugees at the Algerian-Moroccan border, Euro-Mediterranean Human Rights Network, Copenhagen ,December 2013.
5. Friedrich-Ebert-Stiftung, To Tackle The Security Challenges In The Maghreb: Focus On Regional Development! Policy Recommendations By Civil Society Actors From Tunisia, Libya, Morocco And Algeria, August, 2020.
6. Jean-Pierre Filiu. Al-Qaeda in the Islamic Maghreb: Algerian Challenge or Global Threat, Carnegie PAPERS, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2009.
7. John Rollins, CRS Report R41070, Al Qaeda and Affiliates: Historical Perspective, Global Presence, and Implications for U.S. Policy, coordinated
8. Laurence Aida Ammour, Algeria's Role in the Sahelian Security Crisis, stability : international journal of security and development, vo.2, no.2
9. Mohamed El Dahshan and Mohammed Masbah, Synergy in North Africa Furthering Cooperation, Research Paper, Middle East and North Africa Programme, January 2020.
10. Mohamed Saïb Musette, Aspects of crisis migration in Algeria, Crisis, Economic Research Center for Development (CREAD).
11. Muhammed Tandoğan, Omar Bouacha, The Algerian Security Approach Towards The Sahel Region: Case Of Mali, Türkiyat Mecmuası, Vo 27, No 1, 2017,
12. Philippe Perchoc and Susana Mendonça, Algeria and the EU Challenges before the elections, EPRS ,European Parliamentary Research Service, – December 2018.
13. RAOUF FARRAH, ALGERIA'S MIGRATION DILEMMA: Migration and human smuggling in southern Algeria, DECEMBER 2020,
14. Security in the Maghreb: Identifying Threats, Assessing Strategies, and Defining Success .December 4, 2017

مو اقع الأنترنيت:

1. بو حني قوي، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي
2. https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.h
3. جاك روسيلييه، كسر معضلة الأمن الحدودي في شمال أفريقياhttps://carnegieendowment.org.

4. ماكس غاليان ومات هربرت، النموذج الذي تعتمده دول المغرب العربي لضبط حدودها يحمل في طيّاته خطر إندلاع أزمة جديدة https://www.asswak-alarab.com/archives/16377
5. محمد علال، كنوز الصحراء.. أمل الجزائر لمواجهة التحديات https://www.skynewsarabia.com
6. علاء الدين بونجار، ماذا يحدث في بلدة تينزواتين في الجنوب الجزائري؟ https://www.mc-doualiya.com
7. عثمان الحياني، أزمة الشغل في الجنوب الجزائري.. تحذيرات ومخاطر، https://www.alaraby.co.uk/
8. عثمان لحياني، مناطق الظلّ... خريطة الفقر والهامش المنسيّ في الجزائر https://www.alaraby.co.uk
9. Ahmed Marwane, Protests in Southern Algeria: Causes and Repercussions https://www.washingtoninstitute.org/
10. Alexis Arieff, Algeria and the Crisis in Mali, Actuelles de l'Ifri, Paris, https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/actuellesariefffinal.pdf
11. Algeria:migrants, Asylum Seekers Forced Out https://www.hrw.org/news/2020/10/09/algeria-migrants-asylum-seekers-forced-out
12. basem aly , 5 key security challenges for North Africa in 2019https://www.africaportal.org
13.
14. 25.000 réfugiés subsahariens en Algérie, plus de 41000 expulsions entre 2009-2011 https://algeria-watch.org
15. 6 U.S. State Department, Country Reports on Terrorism, 2009, released August 5, 2010, at http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/2009/index.htm.
16. Michaël Béchir Ayari, Algérie : un air de déjà vu ? https://www.crisisgroup.org
17. Vish Sakthivel, Algeria's Growing Security Problems, www.washingtoninstitute.org